

The financing role of the financial lease contract and the contributions of accounting and tax treatment in achieving financial savings for the institution

زواوي فضيلة

حليمي نبيلة*

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة بومرداس

جامعة بومرداس-الجزائر

– الجزائر

f.zouaoui@univ-boumerdes.dz

n.halimi@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/11/22

تاريخ القبول: 2025/09/26

تاريخ الإستلام: 2025/09/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي ومساهمة معالجته المحاسبية والجبائية في تقديم وفورات مالية للمؤسسة. وذلك من خلال التطرق لماهية عقد الإيجار التمويلي وأهميته التمويلية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وآليات المعالجة المحاسبية له من جهة والجبائية من جهة أخرى وإسهاماتهما في تحقيق وفورات مالية. وتوصلنا إلى أن عقد التمويل التأجيري يعد قناة مكملة لوسائل التمويل التقليدية عندما يتعذر عليها الحصول على التمويل اللازم بالوسائل التقليدية. وبالرغم من الاختلاف الملحوظ في معالجة النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي لعقد الإيجار التمويلي غير أن كلاهما يساهمان في تقديم وفورات مالية للمستأجر والمؤجر. الكلمات المفتاحية: عقد ايجار تمويلي، دور تمويلي، نظام محاسبي مالي، نظام جبائي، وفورات مالية.

تصنيف JEL: G23, G32, M41, H25, D24

Abstract :

This study aims to highlight the financing role of the financial lease contract and the contribution of its accounting and tax treatment to providing financial savings for the institution. This is achieved by addressing the nature of the financial lease contract and its financial importance for economic institutions, as well as the mechanisms for its accounting and tax treatment, and their contributions to achieving financial savings.

We concluded that the leasing contract is a complementary channel to traditional financing methods when it is impossible to obtain the necessary financing through conventional means. Despite the significant difference in the financial accounting and tax systems' treatment of the leasing contract, both contribute to providing financial savings for both the lessee and the lessor

Keywords : Finance lease; finance role; financial accounting system; tax system; financial savings.

Jel Classification Codes : G23, G32, M41, H25, D24

* المؤلف المراسل.

الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي واسهامات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية للمؤسسة

1. مقدمة:

يعتبر التمويل عنصراً أساسياً وضرورياً لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تمكين المؤسسات الاقتصادية المختلفة من الحصول على الأصول الرأسمالية اللازمة، كما يعد التحكم في مصادر التمويل تحدياً للمؤسسات الاقتصادية فهو أساس تحديد حجم وإمكانيات توسعها وكذلك قدرتها على الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة،

حيث إن المصادر التمويلية التي تعتمد عليها غالبية المؤسسات لا تكفي في المراحل اللاحقة لتحقيق النمو المنشود في مناخ يتسم بالمنافسة الشديدة بين المؤسسات، ومن هنا تزداد أهمية مشكلة التمويل، حيث يعتمد نمو واستمرارية المؤسسات بشكل كبير على حجم ونوع التمويل المتاح لها، وذلك لضمان تحقيق أهدافها المسطرة. من بين أشكال التمويل المتاحة، يبرز التمويل التأجيري كأحد المصادر التي تلجأ إليها المؤسسات لتلبية احتياجاتها التمويلية. فهو يعتبر أسلوباً حديثاً في التمويل، حيث يشكل حلاً بديلاً يساهم في تجاوز العقبات المالية التي قد تعيق تطور وترقية المؤسسات. ويتميز هذا النوع من التمويل بمعالجة محاسبية وضريبية خاصة تسمح للأطراف المتعاقدة بالاستفادة من مزايا معينة، مما قد يؤدي إلى تحقيق وفورات مالية تعزز من الوضع المالي للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: فيم يتمثل الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي وفيم يتمثل أثر

واسهامات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن التمويل عن طريق الإيجار يعتبر بديلاً أكثر مرونة لطرق التمويل التقليدية الطويلة ومتوسطة الأجل واستراتيجية جديدة لتغيير وتفعيل المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تساهم المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي والمعالجة الجبائية وفق المشرع الجبائي في توفير وفورات مالية تساهم في الرفع من التمويل الذاتي للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

إن موضوع التقنيات المستحدثة لتمويل المؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها عقد الإيجار التمويلي يعتبر من الموضوعات الهامة وهذا لدوره المتمثل في تلبية احتياجات المؤسسات التمويلية، فعقد الإيجار التمويلي يمثل قمة التطور القانوني لصيغ التمويل اللازم لتمكين المؤسسات من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة عن طريق بتأجيرها دون الحاجة لاقتنائها. هذا من جهة ومن جهة أخرى تساهم المعالجة المحاسبية والجبائية لهذه التقنية في تعزيز القدرة التمويلية للمؤسسة من خلال توفير وفورات مالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها نذكر ما يلي:

- إبراز الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

- إبراز آليات المعالجة المحاسبية والجبائية لهذه التقنية ودورها في تحقيق وفورات مالية للمؤسسة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في تحديد ماهية عقد الإيجار التمويلي ودورها في تمويل المؤسسات بالإضافة إلى آليات المعالجة المحاسبية والجبائية لهذه التقنية ودورها في تحقيق وفورات مالية للمؤسسة.

معايير الدراسة:

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، تم تقسيمه على النحو التالي:

- الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.
- مساهمة المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي في تقديم وفورات مالية.

2. مفهوم عقد الإيجار التمويلي وأنواعه

يعتبر التأجير التمويلي طريقة حديثة نسبياً لتمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية، ويتميز بكونه تمويلاً عينياً يمكن أصحاب المؤسسات من الاستفادة من الأصول اللازمة لممارسة نشاطهم، بدلاً من الاعتماد على التمويل النقدي لشراء هذه الأصول. ومن خلال هذا الجزء، سنستعرض مفهوم التأجير التمويلي من الناحيتين القانونية والاقتصادية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم أنواعه.

1.2. مفهوم عقد الإيجار التمويلي

يمكننا إيضاح مفهوم عقد الإيجار التمويلي من خلال مجموعة التعاريف التالية الذكر:

التعريف الأول: المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) يعرف الإيجار التمويلي على أنه عملية تجارية ومالية تشمل ثلاث أطراف وعقدين، حيث يقوم الطرف الأول وهو المؤجر (lessor) بتوفير الأصل أو المورد بناءً على المواصفات التي يحددها الطرف الثاني وهو المستأجر (lessee). (محمد أ.، 2005، صفحة 92)

التعريف الثاني: هي عملية تقوم بها جهة مالية مثل بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير معتمدة قانونياً، حيث تقوم بتوفير آلات أو معدات أو أصول مادية أخرى لمؤسسة تستخدمها على أساس عقد إيجار، مع إمكانية نقل ملكية هذه الأصول إلى المستأجر عند انتهاء مدة العقد، ويتم دفع ثمن الإيجار على أقساط متفق عليها مسبقاً.

التعريف الثالث: التمويل التأجيري في التشريع الجزائري هو عملية تجارية ومالية تقوم بها البنوك، المؤسسات المالية، أو شركات التأجير المعتمدة قانونياً، مع متعاملين اقتصاديين جزائريين أو أجانب، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين.

تقوم هذه العملية على أساس عقد إيجار قد يتضمن أو لا يتضمن حق خيار الشراء للمستأجر، وتشمل الأصول المنقولة وغير المنقولة فقط. (عمر، 2012، صفحة 63)

ومن خلال هذه التعاريف نستطيع القول إن عقد الإيجار التمويلي هو عبارة عن إيجار أصول لمدة معينة، مقابل أقساط تغطي مدة الإيجار، وحتى يتضح لنا جلياً مفهوم التمويل التأجيري سنبحث في أهم أنواعه.

2.2. أنواع عقد الإيجار التمويلي

هناك العديد من أنواع التمويل الإيجاري، وسنحاول من خلال دراستنا التعرض إلى دراسة التمويل التأجيري

حسب طبيعة العقد. فحسب هذا التصنيف هناك نوعين هما: (السعيد، 2006)

1.2.2. عقد الإيجار التمويلي العملي (أو التشغيلي): **crédit- bail opérationnel**

ويقصد به ذلك العقد الذي لا يتم من خلاله نقل كافة الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر، أو على الأقل لا يتم نقل معظمها، (Sadeg, 2006) وبالتالي، يبقى جزء من هذه الحقوق

الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي واسهامات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية للمؤسسة

والالتزامات على عاتق المؤجر، مما يعني أن مدة العقد لا تكفي لكي يسترجع المؤجر كامل نفقاته. لذلك، يكون من الضروري انتظار فرصة أخرى لتعويض ما تبقى من تلك النفقات، سواء من خلال تجديد العقد أو بيع الأصل لاحقاً. وتعد المعدات مثل الحواسيب، وآلات تصوير المستندات، والسيارات، من أبرز الأصول التي تستأجر في هذا الإطار، ويُعرف هذا النوع أحياناً بـ "استئجار الخدمات". ويتميّز التأجير التمويلي من الناحية العملية بعدد من الخصائص، منها:

- عقود الإيجار التشغيلي هي اتفاقيات قصيرة الأجل تتيح للشركات استخدام أصل معين لفترة زمنية محدودة، دون أن يترتب على ذلك نقل للمخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل. وغالباً ما تسجل هذه العقود خارج الميزانية العمومية، حيث يتحمل المؤجر مسؤولية صيانة الأصل وتأمينه.
- يتعهد مالك الأصل (المؤجر) بالقيام بأعمال الصيانة والخدمات اللازمة للأصل المؤجر، على أن تدرج تكاليف هذه الخدمات ضمن الدفعات الثابتة التي يسدها المستأجر.
- يمتد هذا النوع من الإيجار عادة لفترة قصيرة نسبياً، لا تتجاوز العمر الإنتاجي الكامل للأصل، مما يعني أن الإيرادات المتحصلة من الإيجار لا تغطي كامل تكلفة الأصل. ولهذا يسعى المؤجر إلى استرداد قيمة استثماره من خلال إعادة تأجير الأصل مرات متعددة، سواء لنفس المستأجر أو لجهات أخرى.
- عادة ما تتضمن عقود الإيجار التشغيلي بنداً يتيح إنهاء العقد قبل الموعد المحدد، وهو ما يخدم مصلحة المستأجر بدرجة كبيرة. فبموجب هذا الشرط، يمكن للمستأجر إعادة الأصل إلى المؤجر متى ما انتفت الحاجة إليه، أو في حال ظهرت تجهيزات أو معدات أحدث. وتبرز أهمية هذا الشرط بشكل خاص عند التعامل مع الأصول التكنولوجية سريعة التطور، مثل أجهزة الحاسب الآلي.

2.2.2. عقد الإيجار التمويلي المالي: *crédit – bail financier*

عقود الإيجار طويلة الأجل هي عقود تنقل المخاطر والفوائد المتعلقة بالملكية من المؤجر (شركة التمويل) إلى المستأجر (الشركات). تُسجل هذه العقود، المعروفة بعقود التأجير الرأسمالية، في الميزانية العمومية على شكل أصول والتزامات، ويكون المستأجر مسؤولاً عن صيانة الأصل وتأمينه.

بمعنى آخر، يعتبر التمويل التأجيري تمويلاً إذا تم نقل كافة الحقوق والالتزامات والمخاطر المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر. وهذا يشير إلى أن مدة عقد الإيجار تكفي للمؤجر لاسترداد كامل تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى العائد على الأموال المستثمرة. وعادةً ما يتميز هذا النوع من العقود بالخصائص التالية:

- تتحمل المؤسسة المستأجرة المسؤولية الكاملة عن صيانة وخدمة الأصول المؤجرة.
- لا يحق للمستأجر إيقاف العملية ويجب عليه الاستمرار في دفع أقساط الإيجار حتى انتهاء مدة العقد.
- يستمر عقد الإيجار المالي لفترة زمنية طويلة نسبياً، تتوافق عادةً مع العمر الإنتاجي للأصل، مما يؤدي إلى استهلاك الأصل بالكامل خلال هذه الفترة. (conso, 2000)

في الأخير يمكننا القول أن كلا النوعين من عقود الإيجار التمويلي يقدم مزايا وعيوباً للشركات، والتي تختلف باختلاف احتياجاتها وظروفها الخاصة. فعقود التأجير الرأسمالي تمثل الخيار الأمثل للشركات التي تسعى لامتلاك الأصل في النهاية والاستفادة من المزايا الضريبية المرتبطة بذلك. أما عقود الإيجار التشغيلي فتتناسب الشركات التي تفضل استخدام الأصل لفترة قصيرة وتفضل تجنب مخاطر التملك.

3. الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وعوامل ظهوره:

يعد توفير مصادر التمويل الكافية لتجهيز المؤسسات الاقتصادية بمختلف الأصول المالية والتثبيات والموارد اللازمة لمواصلة نشاطها تحديا كبيرا لها في ظل المنافسة والتغيرات التي يعرفها السوق الاقتصادي والتكنولوجي ، إذ يجب أن يتوفر لدى المؤسسة التمويل الكافي لتغطية تكاليف اقتناء هذه الأصول سواء كان من مصادر التمويل الداخلي والذاتية، أو من مصادر غير ذاتية و المتمثلة أساسا في الاقتراض من المؤسسات المالية و سوق رأس المال، وفي هذا الخصوص حاول رواد إدارة المؤسسات الاقتصادية التماس مخلف الأساليب التمويلية التي تمكنهم من تخفيض الأعباء التمويلية، خاصة وأن مصادر التمويل الذاتية يمكن أن لا تكون كافية. وكذلك فإن توفير التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية أو إصدار سندات في التوقيت المناسب وبالأجل الطويلة نسبيا تعد مسألة ليست يسيرة، لأنها تتوقف على عوامل كثيرة مرتبطة برأس المال المؤسسة وحجم وجودة الضمانات المقدمة ودرجة المخاطر ومستوى الربحية والظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية المطبقة.(الفيقي، 2000، صفحة 11)

استنادا لما سبق، فقد طور الفكر التمويلي منهجًا جديدًا لتوفير التمويل الآجل للمؤسسات، من خلال ابتكار عقد

الإيجار التمويلي، الذي يُعتبر قمة التطور القانوني في صيغ التمويل اللازمة لتمكين المؤسسات من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة عن طريق تأجيرها بدلاً من شرائها. ويأتي هذا التطور خاصةً في ظل التقدم السريع والهائل في تكنولوجيا الاكتشافات والاختراعات المتعلقة بوسائل الإنتاج.

وقد يتسائل البعض عن أسباب وعوامل ظهور واستخدام عقد الإيجار التمويلي والتي سنوضحها باختصار كما يلي: (شيحة، 1985، صفحة 442)

عامل فني: يشير إلى التطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

- عامل مالي: يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الائتمان التقليدي وقلّة التمويل الذاتي المخصص للبحث العلمي والتكنولوجيا، مما يستدعي اللجوء إلى عقد الإيجار التمويلي، الذي يوفر وفورات مالية وضريبية تعود بالفائدة على الوضع المالي للمؤسسة، من خلال إمكانية ربط العائد بالتكلفة بشكل مباشر.

عامل اقتصادي: يشير إلى ارتفاع أسعار السلع والأجهزة الإنتاجية نتيجة التطور الكبير الذي شهدته وزيادة تكاليفها.

بشكل عام، يمكن تفسير هذا النمو المستمر في نشاط التأجير التمويلي بسبب التسارع السريع في تكنولوجيا الإنتاج والاتصالات التي يشهدها العالم حالياً. فقد أصبح الحصول على التكنولوجيا المتطورة وحقوق المعرفة يتطلب استثمارات ضخمة، مما استدعى ابتكار وسائل تمويل أكثر مرونة لتوفير الدعم المالي اللازم للمؤسسات الاقتصادية. وهذا يمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل عالم مفتوح تسوده الحرية الاقتصادية.

كما أن وجود تشريعات قانونية تسمح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة بممارسة نشاط التأجير التمويلي بحرية، مع الاستفادة من المزايا والامتيازات الضريبية المرتبطة بهذا النشاط، ساهم في تعزيز هذا النمو.

4. تقييم الدور التمويلي لعقد للتمويل التأجيري

لم تنشأ الحاجة إلى اعتماد أسلوب التمويل التأجيري من فراغ، بل برزت أهميته كقناة مكتملة لوسائل التمويل التقليدية، تسهم في تحفيز التنمية الاقتصادية عبر مختلف القطاعات. ويُعتبر التمويل التأجيري بديلاً أكثر مرونة لتلبية احتياجات المشاريع التي تواجه صعوبة في الحصول على تمويل تقليدي. ومع ذلك قد يحمل بعض العيوب التي تؤثر سلباً على الوضع المالي للمؤسسة في حال تم استخدامه بشكل غير صحيح

الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي واسهامات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية للمؤسسة

1.4. مزايا عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

- ✓ تحسين التدفق النقدي: يتيح الإيجار التمويلي للشركات الحصول على الأصول دون الحاجة لدفع كامل ثمن الشراء مقدماً، مما يساعد على تعزيز التدفق النقدي. من خلال توزيع تكلفة الأصل على فترة زمنية محددة، تتمكن الشركات من تخصيص رأس المال للاستثمار في مجالات أخرى مثل البحث والتطوير، التسويق، أو توظيف موظفين جدد.
- ✓ المزايا الضريبية: غالباً ما تُعتبر مدفوعات الإيجار في عقود الإيجار التمويلي مصروفات تشغيلية تُخصم من الدخل الخاضع للضريبة، مما يمنح الشركات فوائد ضريبية ملحوظة. كما تسمح هذه العقود للشركات بالاستفادة من مزايا الاستهلاك الضريبي، حيث يُسجل الأصل في الميزانية ويتم تقليل قيمته تدريجياً مع مرور الوقت.
- ✓ تمويل كامل للاستثمار: يوفر عقد التأجير للمستأجر تمويلًا كاملاً بنسبة 100% للاستثمار دون الحاجة إلى دفع أي مبالغ مقدمة لاستلام المأجور. في هذا النموذج، يقوم المؤجر بشراء الأصل وتحمل تكلفة الشراء بالكامل، مما يعفي المستأجر من الالتزام بدفع مقدم، وهي ميزة لا تتوفر في معظم وسائل التمويل الأخرى. (قاسم، صفحة 12)
- ✓ تكلفة اقتصادية أقل: يعتبر بعض الأشخاص أن استخدام عقد الإيجار التمويلي أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية مقارنة بشراء الأصل الإنتاجي بشكل مباشر. ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من العقود يتيح للمستأجر تمويل استثماراته وتوسيع نشاطه دون الحاجة إلى تجميد مبالغ كبيرة كانت ستُدفع عند الشراء. مما يمنح المستأجر سيولة نقدية أكبر يمكنه استثمارها في مجالات أخرى.

ومن أهم المزايا الأخرى التي تعود على المؤسسات الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

- يتيح للمستأجر امتلاك الأصول الاستثمارية بتكلفة أقل مقارنة بشراء هذه الأصول عبر طرق التمويل التقليدية.
- يساعد المؤسسات على تجنب المشاكل الناتجة عن تجميد جزء من أموالها في شراء الأصول الرأسمالية، مما يتيح توجيه هذه الأموال نحو استخدامات أخرى.
- يوفر ميزة عدم الحاجة إلى تقديم ضمانات مصرفية معقدة ومكلفة، على عكس التمويل المصرفي التقليدي.
- يمكن المؤسسات الاقتصادية من تجديد وإحلال أصولها بأحدث التقنيات من خلال عقود التأجير التمويلي، دون تحميل ميزانياتها أعباء شراء الأصول، والاكتفاء بدفع الإيجار الدوري المتفق عليه. (مزهر، 2002)
- يساهم في تحسين المؤشرات المالية والمركز المالي للمؤسسة، حيث لا تُسجل الأصول المؤجرة ضمن الأصول في الميزانية، وبالتالي لا تحتسب إهلاكاتها في جانب الخصوم، بل تقتصر التسجيلات على المدفوعات الإيجارية كمصروف، مما يحقق ميزة ضريبية. (محمد أ.، 2005)
- يوفر أسلوب التأجير التمويلي السيولة الضرورية لبعض المؤسسات التي تواجه مشاكل في هيكلها المالي، من خلال استخدام طريقة البيع مع إعادة التأجير. حيث تقوم المؤسسة ببيع بعض أصولها لمؤجر بهدف الحصول على السيولة اللازمة، ثم يقوم المؤجر بتأجير هذه الأصول للمؤسسة نفسها، مع منحها حق شراء هذه الأصول عند انتهاء مدة العقد. (الدين، 2006)
- من خلال هذا تبين لنا الدور الذي يقوم به نشاط التمويل التأجيري في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية، باعتباره قناة مكتملة لوسائل التمويل التقليدية، حيث يعد بديلاً أكثر مرونة لمواجهة الاحتياجات الاستثمارية عندما يتعذر عليها الحصول على التمويل اللازم بالوسائل التقليدية.

2.4. عيوب عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

على الرغم من أن عقد الإيجار التمويلي يوفر العديد من المزايا للشركات، إلا أنه لا يخلو من بعض السلبيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ومن أبرزها:

ارتفاع التكلفة الإجمالية: قد يكون الإيجار التمويلي مكلفاً أكثر من شراء الأصل بشكل مباشر، خاصة على المدى الطويل. إذ تدفع الشركة مبالغ متكررة مقابل استخدام الأصل، وقد تتجاوز هذه المدفوعات في مجموعها تكلفة شرائه في بعض الحالات.

القيود على الاستخدام: غالباً ما تتضمن عقود الإيجار التمويلي شروطاً تحد من كيفية استخدام الأصل، مما قد يمنع الشركة من إدخال تعديلات عليه أو تحسينه، أو حتى من نقله أو تشغيله في أماكن معينة.

تحمل تكاليف الصيانة والإصلاح: على الرغم من أن المؤجر (شركة التمويل) قد يتحمل مسؤولية الإصلاحات الجوهرية، إلا أن المستأجر (الشركة) عادة ما يكون ملزماً بالصيانة الدورية، ما قد يشكل عبئاً مالياً، خاصة إذا كان الأصل يحتاج إلى صيانة مستمرة أو مكلفة.

الاعتماد على المؤجر: تعتمد الشركة في هذا النوع من العقود على استمرار وجود المؤجر وقدرته على توفير الأصل. وفي حال توقف المؤجر عن العمل أو واجه مشكلات مالية، فقد تتأثر الشركة سلباً نتيجة فقدان الأصل أو صعوبة استمراريته استخدامه.

وجود تكاليف غير ظاهرة: قد تتضمن بعض العقود رسوماً إضافية مثل رسوم الإنهاء المبكر أو غرامات التأخير، وهي تكاليف قد لا تكون واضحة منذ البداية، لكنها تؤثر في النهاية على التكلفة الإجمالية للعقد.

ومنه يمكننا القول إنه رغم ما يوفره الإيجار التمويلي من مزايا تشغيلية ومالية، إلا أن له بعض الجوانب السلبية التي يجب تحليلها بعناية. ولذلك، يُنصح بأن تقيّم كل شركة هذه العوامل بعناية قبل اتخاذ قرار اعتماد هذا النوع من التمويل كخيار مناسب لاحتياجاتها.

5. مساهمة المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي في تقديم وفورات مالية

يحظى عقد الإيجار التمويلي بمعالجة محاسبية وجبائية خاصة والتي تتيح لأطراف العقد الحصول على امتيازات ممكن أن تساهم في توفير مصادر تمويلية، ونظراً للاختلاف الملحوظ في معالجة النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي لعقد الإيجار التمويلي فإننا سنتناول في هذا الجزء من الدراسة مختلف الاسهامات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي والجبائي للمستأجر والمؤجر.

1.5.1. إسهامات المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم الوفورات المالية للمؤجر والمستأجر

قبل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي لم يتطرق المخطط المحاسبي المالي لعقد الإيجار التمويلي فقد كان هذا الأخير لا يميز بين عقد الإيجار التمويلي والإيجار البسيط. وبعد تبني النظام المحاسبي المالي سنة 20210 دخل هذا النوع من العقود حيز التطبيق في القوائم المالية. وفي هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى مراحل معالجة عقد الإيجار التمويلي محاسبياً مع إبراز إسهاماتها في توفير وفورات مالية للمؤجر والمستأجر.

1.1.5. عند المستأجر

تمت المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي عند المستأجر كما يلي:

المرحلة الأولى: تسجيل عقد الإيجار في الدفاتر المحاسبية للمستأجر (عطية، 2011، صفحة 177)

الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي واسهامات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية
للمؤسسة

يقوم المستأجر بتسجيل الأصل في عناصر أصول ميزانيته عند تاريخ توقيع العقد وليس تاريخ بداية استخدام الأصل، ويتم تقييمه حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة (السوقية) والقيمة الحالية للمدفوعات الدنيا من قيمة الإيجار، وفي المقابل بالجانب الدائن يتم تسجيل الالتزامات المستقبلية الخاصة بهذا الإيجار بنفس قيمة الأصل المسجلة في الجانب المدين.

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

xx2	اسم التثبيت محل عقد الإيجار التمويلي	تاريخ توقيع العقد	*****
167	الديوم المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي		*****

يظهر من خلال التسجيل المحاسبي أن المستأجر يقوم بتسجيل الأصل المستأجر في حسابات الأصول الخاصة به بالرغم من أن الملكية الحقيقية والقانونية للأصل تعود للمؤجر وهذا ما يفسر مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي.

المرحلة الثانية: تسديد أقساط الإيجار

في هذه المرحلة و التي تتم في نهاية كل سنة من مدة استئجار الأصل والانتفاع به، يقوم المستأجر بدفع أقساط

الإيجار، ويتكون قسط الإيجار من (مبلغ الالتزام المدفوع + الفائدة التي يعبر عنها بتكلفة التمويل)

ويكون تسجيلها المحاسبي كما يلي:

167	الديوم المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي	تاريخ تسديد الدفعات	*****
661	أعباء الفوائد		*****
4456	الرسم على القيمة المضافة		*****
512	البنك		*****

المرحلة الثالثة: تسجيل أعمال نهاية السنة (31-12-ن) الخاصة بالأصل المستأجر (بوغرة وزعيمين، 2023، صفحة 507)

يقوم المستأجر في نهاية السنة المالية بتسجيل قسط الاهتلاك الخاص بالأصل المستأجر. ويقوم بتسجيله بنفس

طريقة تسجيل باقي الأصول التي يمتلكها. وكذلك بالنسبة لخسارة القيمة فإن توصل المستأجر إلى وجود مؤشر لخسارة في

قيمة الأصل المستأجر، فإنه يسجلها بنفس طريقة تسجيل خسارة قيمة الأصول الأخرى التي يمتلكها قانونيا.

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

681	مخصصات الاهتلاك والمؤونات	*****	*****
28x	اهتلاك التثبيت محل الاستئجار		*****
29x	خسارة القيمة عن التثبيت المستأجر		*****

-وفي بعض الأحيان عندما نصل إلى نهاية الدورة المالية وتكون هناك فوائد حان وقت استحقاقها ولم يتم بعد تسديدها فإن

المستأجر ملزم محاسبيا بتسجيلها، ويتم تسجيلها كما يلي:

661	أعباء الفوائد	*****	
-----	---------------	-------	--

*****	فوائد مستحقة	1688	
-------	--------------	------	--

وبالنسبة لحساب 1688 فإنه يرصد بمجرد تسديد الفوائد المستحقة.

المرحلة الرابعة: في نهاية مدة عقد الايجار التمويلي يكون المستأجر أمام خيارين إما الاحتفاظ بالأصل المستأجر وامتلاكه بصفة نهائية، وإما إرجاعه للمؤجر .

✓ ومنه نستنتج أن المعالجة المحاسبية لعقد الاجار التمويلي وفق ما نص عليه scf توفر للمستأجر الوفرورات المالية التالية:

-بناء على المعالجة المحاسبية لقسط الايجار الذي يدفعه المستأجر والذي يتكون حسب النظام المحاسبي المالي من (جزء من قيمة التثبيت المستأجر+جزء من فوائد تدفع للمؤجر كتكاليف مالية) فإن النظام المحاسبي المالي يتيح للمستأجر الاستفادة من هذه الفوائد المالية كمصاريف تساهم في تخفيض النتيجة المالية والنتيجة الجبائية ومنه تخفيض مبلغ الضريبة على أرباح الشركات وبالتالي توفير مورد مالي يمكن أن تستخدمه المؤسسة في ممارسة نشاطها وتحقيق الأرباح في السنوات اللاحقة.

- تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات المالية الذي ينص على تحميل كل دورة محاسبية بما يخصها من أعباء وإيرادات فإن النظام المحاسبي المالي SCF يتيح للمؤسسات (المستأجر) الاستفادة من تخفيض في النتيجة المالية والحصول وفورات مالية. وذلك من خلال تسجيل الفوائد المالية الخاصة بدفعات الايجار التمويلي والتي لم يتم تسديدها خلال الدورة المالية والاستفادة منها في تخفيض النتيجة المالية.

- تطبيقا لمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني الذي نص عليه النظام المالي المحاسبي ، فإن للمستأجر حق تسجيل مخصصات الاهتلاكات والمؤنات التي تندرج ضمن حسابات الأعباء (ح/681) ومنه فإن تسجيلها لدى المستأجر يتيح له الاستفادة من تخفيض النتيجة المالية ومنه الجبائية والحصول على وفورات مالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد مخصصات الاهتلاك والمؤنات من العناصر التي تتكون منها قدرة التمويل الذاتي ومنه فإن المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي لعقد الايجار التمويلي تساهم في الرفع من قدرة التمويل الذاتي لدى المستأجر مما سيوفر له مصدر تمويل داخلي يمكن أن يساهم في تحسين أدائه المالي.

2.1.5. عند المؤجر

تتم المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي عند المؤجر كما يلي:(عطية، 2011، الصفحات 180-181)

تناول النظام المحاسبي المالي تصنيف المؤجرين ضمن عقد الإيجار التمويلي إلى نوعين: المؤجر غير الصانع أو غير الموزع، والمؤجر الصانع أو الموزع، حيث تختلف المعالجة المحاسبية لكل منهما كما يلي:

المرحلة الأولى: إبرام عقد الإيجار التمويلي

• إذا كان المؤجر غير صانع او غير موزع

*****	تاريخ توقيع العقد قروض مترتبة عن عقد الايجار التمويلي	274	
*****	البنك	512	

• إذا كان المؤجر صانع أو موزع

الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي واسهامات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية
للمؤسسة

274	تاريخ توقيع العقد قروض مترتبة عن عقد الايجار التمويلي	*****	*****
700	مبيعات بضاعة	*****	*****
600	مشتريات بضاعة مباعه	*****	*****
300	بضاعة	*****	*****

يجدر بنا الإشارة أنه قيمة العقد مساوية لقيمة العقد المسجلة لدى المستأجر

المرحلة الثانية: تحصيل دفعة الإيجار

512	حساب البنك	*****	*****
724	قروض مترتبة عن عقد الايجار التمويلي	*****	*****
763	عائدات الحسابات الدائنة	*****	*****
4457	الرسم على القيمة المضافة	*****	*****

المرحلة الثالثة: عند انتهاء العقد، وبناء على قرار المستأجر، يتاح له خياران: إما استرجاع الأصل المؤجر، وهو ما يعرف بعدم تفعيل خيار الشراء، أو التنازل عن الأصل للمؤجر، وهو ما يُسمى تفعيل خيار الشراء.

✓ ومنه نستنتج أن المعالجة المحاسبية لعقد الاجار التمويلي وفق ما نص عليه scf توفر للمؤجر الوفورات

المالية التالية:

- يستفيد المؤجر من دفعات الايجار التمويلي لكل سنة كمصدر تمويلي سنوي وخاصة فيما يخص حساب/ 763 (عائدات الحسابات المالية) فهو مبلغ الفوائد المحصلة من المستأجر. وكل هذا في ظل الحفاظ على ملكية الأصل طيلة مدة عقد الإيجار التمويلي.

2.5. المعالجة الجبائية لعقد الايجار التمويلي في الجزائر ومساهمتها في توفير وفورات مالية.

بالنسبة للنظام الجبائي في الجزائر فإنه لا يميز ولا يفرق بين عقد الايجار التمويلي والتشغيلي ويعتبر كل العقود تشغيلية، وفي هذا الجراء سنحاول إبراز مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق المزايا التمويلية التي يحققها النظام المحاسبي المالي من وراء معالجته المحاسبية لعقد الايجار التمويلي للمستأجر والمؤجر كما يلي:

1.2.5. بالنسبة للمستأجر

-حسب التشريع الجبائي فإنه يحق للمستأجر الاستفادة من خصم الفوائد المتعلقة بأقساط الإيجار المسددة خلال الدورة المالية، ومنه فإنه يتمش مع النظام المحاسبي المالي فيما يخص الفوائد المالية التي تحقق للمستأجر تخفيضا في النتيجة ومنه تقديم وفورات مالية.

-بالنسبة للفوائد التي لم يتم سدادها فعلا خلال الدورة المالية والتي ينص النظام المحاسبي المالي على تسجيلها نظرا لارتباطها بذات السنة المالية تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات المالية فإن المشرع الجبائي الجزائري لا يعترف بمبدأ تسجيل أعباء أو إيرادات لم تسدد أو تقبض بعد فهو يعترف بالاستحقاق النقدي فقط. وفي هذا الاطار فإن تلك الفوائد التي قام المستأجر بخصمها خلال هذه الدورة والتي لم يتم تسديدها بعد يجب أن يتم إعادة ضمها للنتيجة كاسترداد، وبالتالي فإن المشرع الجبائي يخول للمستأجر الاستفادة من خصم هذه الفوائد في سنة تسديدها فعلا فتظهر في شكل ضرائب مؤجله

أصول، فيصبح المستأجر في في وضعية انتظار الاستفادة من تخفيض في الضرائب المستحقة سنة تسديد هذه الفوائد، ومنه الحصول على وفورات مالية مستقبلية.(قروي، 2017، صفحة 187)

-بالنسبة لمخصصات الاهتلاك فقد سبق وتطرقنا أن النظام المحاسبي المالي اعطى حق تسجيله وخصمه للمستأجر تطبيقاً لمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على القانوني، في حين أن المشرع الجبائي الجزائري لا يعترف بهذا المبدأ فهو يعطي حق خصم مخصصات الاهتلاك للمؤجر باعتباره المالك القانوني للأصل وعليه يتعين على المستأجر إعادة ضم مخصصات الاهتلاك للنتيجة الجبائية كاستردادات(وزارة المالية، 2021) مما سيؤدي إلى ارتفاعها مقارنة بالنتيجة المحاسبية هذا ما يدل على عدم توافق بين النظام المحاسبي المالي والقانون الجبائي فيما يخص معالجة مخصصات الاهتلاك وأن المشرع الجبائي لا يساهم في حصول المستأجر على الوفورات مالية التي يحققها النظام المحاسبي المالي للمستأجر والمتمثلة هنا في الرفع من قدرة التمويل الذاتي.

- جبائياً فإن للمؤجر حق خصم أقساط الايجار خارج الفوائد التي لا ينص النظام المحاسبي المالي على خصمها باعتبارها لا تندرج ضمن حسابات الصنف 6. ومن هذا المنظور فإن المشرع الجبائي يساهم في انخفاض الوعاء الضريبي والمبلغ الواجب الدفع، وبالتالي ارتفاع الربح الصافي وتوفير مصدر مالي للدورات المالية اللاحقة.(وزارة المالية، 2021)

2.2.5. بالنسبة للمؤجر

-بالنسبة لمخصصات الاهتلاك فإن المشرع الجبائي يخول للمؤجر حق الاستفادة من خصمها من الوعاء الضريبي عكس النظام المحاسبي المالي الذي يعطى أسبقية الواقع الاقتصادي على القانوني ولا يتضمن في معالجته المحاسبية لعقد الايجار التمويلي تسجيل مخصصات الاهتلاك لدى المؤجر.(وزارة المالية، 2021) وهذا ما سيحقق للمؤجر تخفيضاً في مبلغ الضريبة الواجب الدفع ومنه توفير فرصة الحصول على وفورات مالية مقارنة بما جاء به النظام المحاسبي المالي في هذا الخصوص.

-عندما يقوم المؤجر بتسجيل دفعات الايجار التي لم يتم قبضها فعلاً كإيرادات مالية لم تستلم بعد تطبيقاً لمبدأ استقلالية الدورات المالية فإن المشرع الجبائي يلزمه بإعادة خصمها عند تحديد النتيجة الجبائية كتخفيضات وهنا يتيح له الاستفادة من تخفيض النتيجة الجبائية والحصول على وفورات مالية.(بوغرة وزعيم، 2023، صفحة 511)

- جبائياً فإن المؤجر يجب أن يقوم بإدراج أقساط الإيجار التي يحصلها من المستأجر كإيرادات عند تحديد الوعاء الضريبي مما يؤدي إلى ارتفاعه وارتفاع في الضريبة على أرباح الشركات ومنه انخفاض الربح الصافي والذي يؤثر على المركز المالي للمؤجر.(وزارة المالية، 2021)

- يستفيد المؤجر، وفقاً للتشريع الضريبي، عند انتهاء مدة العقد، بحق تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة بمقدار فائض قيمة التنازل عن الأصل المؤجر في حالة تحقيق ربح. أما إذا نتج عن عملية التنازل خسارة، فيجوز له إضافة هذه الخسارة إلى النفقات القابلة للخصم، (معلى و قطاف، 2022، صفحة 865) وهذا ما يبين الأهمية البالغة لمعالجة المشرع الجبائي

لعقد الايجار التمويلي في تقديم وفورات مالية للمؤجر.(قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2013-2014)

3.5. مقارنة بين اسهامات النظام المحاسبي والجبائي من حيث تقديمهما لوفورات مالية للمؤجر والمستأجر

من خلال ما سبق وتطرقنا له من مساهمة النظام المحاسبي المالي من جهة والنظام الجبائي من جهة أخرى في تقديم وفورات مالية للمؤجر والمستأجر ومدى توافقهما في تحقيق تلك الاسهامات المالية فإننا نستنتج ما يلي:

الجدول رقم (1): مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في توفير وفورات مالية للمستأجر

وفق النظام المحاسبي المالي	وفق النظام الجبائي
تسجيل الفوائد في حساب 661/ التي يدفعها	تعتبر هذه الفوائد أعباء مقبولة جبائياً

الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي وأسهمات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية
للمؤسسة

على دفعات الإيجار	
نجد توافق بين SCF والنظام الجبائي في ما يخص الفوائد ومنه نستنتج أن التشريع الجزائري هنا يوفر للمستأجر الاستفادة من تخفيض في النتيجة المالية والجبائية معا، ومنه تخفيض الضريبة على أرباح الشركات وزيادة النتيجة الصافية ومنه تعظيم المركز المالي للمستأجر	
المشروع الجبائي يعترف بالاستحقاق النقدي فقط ومنه فهذه الأعباء غير مقبولة تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات المالية	تسجيل الفوائد ح/661 التي لم تدفع بعد جبائيا في تلك السنة، ولكنها تظهر في شكل ضرائب مؤجلة أصول
بالنسبة للفوائد المستحقة التي لم تدفع بعد فعلا فإنها تساهم في تقديم وفورات مالية كمثلها من الفوائد المدفوعة، ولكن تكون الاستفادة منها حسب التشريع الجبائي في سنة تسديدها فعلا (أذن تقدم وفورات مالية مستقبلية)	
تسجل دفعات الإيجار في ح/167 لدى المستأجر	المشروع الجبائي يخول للمستأجر حق خصم هذه الدفعات من الوعاء الضريبي
نلاحظ أن المشروع الجبائي هنا يساهم بشكل كبير في تقديم وفورات مالية للمستأجر فهو يقدم للمستأجر حق خصم دفعات الإيجار ح/167 ذات الطبيعة الدائنة المدرجة ضمن حسابات الخصوم والتي لا تؤثر على حساب الربح الصافي وتحويله لحساب يؤثر بشكل مباشر على الوعاء الضريبي وتخفيضه بشكل ملحوظ، مما يعزز من الوضع المالي للمستأجر ويساهم في تعظيم أرباحه.	
يتم تسجيل مخصصات الاهتلاك ح/681 لدى المستأجر	تعتبر مخصصات الاهتلاك والمؤونات أعباء غير مقبول جبائيا تسجيلها عند المستأجر تطبيقا لمبدأ اسبقية الواقع القانوني على الاقتصادي الذي يعترف بها المشروع الجبائي
نجد هنا أن SCF يوفر للمستأجر الاستفادة من تسجيل مخصصات الاهتلاك ح/681 في تخفيض النتيجة المالية وارتفاع قدرته تمويله الذاتي أي توفير مصدر تمويل داخلي يحقق له استقلالية مالية. غير أن المشروع الجبائي لا يقبل تسجيلها لدى المستأجر ومنه يمنع استفادته من الحصول على هذه المزايا المالية.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ماسبق

الجدول رقم (2): مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في توفير وفورات مالية للمؤجر

وفق النظام المحاسبي المالي	وفق النظام الجبائي
يسجل المؤجر العوائد المالية في ح/763	إيرادات مقبولة جبائيا
توفر معالجة النظام المحاسبي المالي لعقد الإيجار التمويلي للمؤجر مصدر للعوائد المالية التي يسدها المستأجر كتكاليف مالية	
تسجيل أقساط الإيجار في ح/274	ينص المشروع الجبائي على ضرورة ضمها عند حساب النتيجة الجبائية كاستردادات
نلاحظ هنا أن النظام الجبائي هنا لا يتجه صوب فائدة المؤجر لإعادة إدراج أقساط الإيجار إلى النتيجة كاستردادات من شأنها رفع النتيجة الجبائية ومنه رفع الضريبة على مبلغ أرباح الشركات مما سيؤثر سلبا على الوضع المالي للمؤجر	
لا يسجل المؤجر أقساط الاهتلاك	يخول المشروع الجبائي حق تسجيل مخصصات الاهتلاك للمؤجر
أي أن المشروع الجبائي هنا له توجه إيجابي لصالح المؤجر باعتباره المالك الأصلي للثببت محل التأجير ويتيح له الاستفادة منها كأعباء تخفض من النتيجة المالية والجبائية ومبلغ الضريبة على أرباح الشركات الواجب الدفع، ومنه نتوصل إلى ارتفاع الربح الصافي الذي يمثل مصدر تمويل داخلي يستخدمه المؤجر في ممارسة النشاط في الدورات المالية اللاحقة	
نهاية مدة عقد الإيجار التمويلي	نهاية مدة عقد الإيجار التمويلي
وهنا نجد أن المشروع الجبائي قد توجه بشكل إيجابي وملحوظ نحو المؤجر بغرض تشجيع عمليات عقد الإيجار التمويلي فقد نص على تخفيض فائض التنازل من الوعاء الضريبي في حالة الربح ومنه تخفيض الضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع، وفي حالة وجود خسارة يتم ضمها إلى الأعباء القابلة للخصم ونفس الشيء تخفيض في الوعاء الضريبي وتقديم وفورات مالية وتعظيم الأرباح.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

ومنه نستنج أن كل من النظام المحاسبي والجباي في الجزائر يساهمان في تقديم وفورات مالية للمستأجر والمؤجر فأحيانا نجد أن النظام المحاسبي المالي يسري لصالحهما وأحيانا نجد أن النظام الجباي هو من يتجه بتشريعاته لصالح المستأجر والمؤجر في ظل الوفورات المالية وتخفيض الوعاء الضريبي وارتفاع قدرة التمويل الذاتي وتوفير مصدر تمويل داخلي للطرفين في نفس الوقت أحيانا ولأحدها في حين آخر، وهذا علاوة على استفادة المؤجر من دفعات الإيجار والمستأجر من استعمال الأصل، نتوصل إلى وجود اجتهادات وطنية مبذولة صوب التشجيع على التوجه نحو استخدام عقود الإيجار التمويلية .

6. الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض لماهية التمويل التأجيري وأهميته التمويلية نتيجة المميزات العديدة التي يمنحها لكل الأطراف المتعاملة به، من خلال عملية تجهيز المؤسسات الاقتصادية المختلفة بالأصول الرأسمالية اللازمة خاصة كونه يمثل البديل الأمثل للتمويل الكلاسيكي القائم على التوجه نحو مصادر التمويل الخارجية التي تؤثر على مركزها المالي.

وتتمثل أطراف عقد الإيجار التمويلي في المؤجر الممثل في مؤسسة الإيجار التمويلي التي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، والمستأجر وهو الطرف الذي يستفيد من الأصل. وعلاوة على الدور التمويلي والمزايا العديدة التي تنجر من وراء التوجه نحو عقد الإيجار التمويلي فإنه يمكن الاستفادة من المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي والمعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي في تحقيق وفورات مالية تتيح للمؤجر والمستأجر الحصول على مصادر إضافية من مصادر التمويل الذاتي.

ومنه يمكننا اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: إن التمويل عن طريق الإيجار يعتبر بديلا أكثر مرونة لطرق التمويل التقليدية الطويلة ومتوسطة الأجل واستراتيجية جديدة لتغيير وتفعيل المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسات الاقتصادية.

يمثل عقد الإيجار التمويلي طريقة حديثة للتمويل التي تجنب المؤسسات المعتمدة عليه التوجه نحو الاستدانة من مصادر التمويل الخارجية ومنه التوصل إلى الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة. وبالتالي يمكننا إثبات صحة هذه الفرضية

الفرضية الثانية: تساهم المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي والمعالجة الجبائية وفق المشرع الجباي في توفير وفورات مالية تساهم في الرفع من التمويل الذاتي للمؤسسة.

توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود اختلاف في المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي في الجزائر فأحيانا لا نجد توافق بينهما فيما يخص تقديم وفورات مالية للمؤجر والمستأجر وأحيانا نجد أن أحدهما يساهم دون الآخر. ومنه فإننا نستطيع القول أن المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي تساهم في الحصول على مصدر إضافي من مصادر التمويل الذاتي لأطراف العقد. ومنه يمكننا إثبات صحة هذه الفرضية

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة واختبرنا لفرضياتها توصلنا إلى النتائج التالية:

-يعتبر التمويل التأجيري تقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الاقتصادية وتتيح لها إمكانية تجديد التكنولوجيا وكذا توسيع استثماراتها في حالة نقص الموارد المالية.

الدور التمويلي لعقد الإيجار التمويلي واسهامات المعالجة المحاسبية والجبائية في تحقيق وفورات مالية للمؤسسة

- يعد التأجير التمويلي وسيلة فعّالة لتوفير السيولة للمؤسسات الصغيرة التي تواجه صعوبات في هيكلها التمويلي، وذلك من خلال أسلوب "البيع وإعادة التأجير". حيث تقوم المؤسسة ببيع جزء من أصولها إلى جهة مؤجّرة بهدف الحصول على السيولة، ثم تستأجر تلك الأصول من الجهة نفسها مع الاحتفاظ بحقها في إعادة شرائها عند انتهاء مدة العقد.
- يعتمد المستأجر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تسجيل فوائد مالية كجزء من دفعات الإيجار التي تعد مصاريف تؤثر على النتيجة المحاسبية وتؤدي إلى انخفاضها ومنه انخفاض النتيجة الجبائية وتقديم وفورات مالية له.
- يعتمد تطبيق المبادئ المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي وبالتحديد مبدأ استقلالية الدورات المالية في تقديم وفورات مالية للمستأجر. ومبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني الذي يخول للمستأجر تسجيل مخصصات الاهتلاك في قوائمه المالية الرفع من قدرة تمويله الذاتي ومنه توفير مصدر تمويل داخلي. في حين يختلف النظام الجبائي مع SCF في ما يخص هذه المبادئ فهو يعتمد مبدأ الاستحقاق النقدي فقط ومبدأ أسبقية الواقع القانوني على الاقتصادي في ما يخص تسجيل الاهتلاكات ومنه يمنع استفادة المستأجر من هذه التخفيضات.
- بالرغم من رفض النظام الجبائي لبعض الأعباء عند تحديد الوعاء الضريبي بالمنسبة للمستأجر غير أنه يخول له خصم دفعات الإيجار (ح/167) ذو الطبيعة الدائنة والذي يندرج ضمن حسابات الخصوم التي لا تؤثر على حساب النتيجة والربح ومنه فحسب المشرع الجبائي يتم تحويله لحساب يؤثر بشكل مباشر على الوعاء الضريبي ويؤدي لتخفيضه مما يساهم في تخفيض الضريبة على أرباح شريكة وتوفير وفورات مالية.
- بالرغم من اعتبار المشرع الجبائي لدفعات الإيجار ح/274 كاستردادات تضاف للنتيجة الجبائية غير أنه يساهم بشكل كبير في توفير فرص للحصول على وفورات مالية بالنسبة للمؤجر وعلى رأسها منحه حق خصم مخصصات الاهتلاك وتخفيض فائض التنازل عن التثبيت محل الإيجار في حالة الربح وضمها إلى الأعباء في حالة الخسارة مما سيساهم في تخفيض النتيجة والعبء الضريبي ومنه ارتفاع الربح الصافي الذي سيرفع من قيمة المركز المالي للمؤجر.
- بالرغم من الاختلاف الملحوظ في معالجة النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي لعقد الإيجار التمويلي غير أن كلاهما يساهمان في تقديم وفورات مالية للمستأجر والمؤجر فأحيانا نجد أن النظام المحاسبي المالي يسري لصالحهما وأحيانا نجد أن النظام الجبائي هو من يتجه بتشريعاته لصالح المستأجر والمؤجر.

التوصيات والاقتراحات:

- ومن أجل تفعيل الدور التمويلي لتقنية التمويل التأجيري في تمويل المؤسسات والتنمية الاقتصادية نقدم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات:
- إعادة النظر في معدلات الفائدة المطبقة في عقود التمويل التأجيري بهدف تخفيضها، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة، وبالتالي يصبح التمويل التأجيري أكثر تنافسية مع باقي الأنماط التمويلية الأخرى وهذا ما يتيح للمؤسسات الاقتصادية اللجوء إليه كمصدر تمويلي أساسي لها.
- الزيادة في إيجاد تحفيزات جبائية وجمركية وشبه جبائية مصاحبة للتمويل التأجيري.
- تعد الحاجة إلى تطبيق وتوسيع استخدام الاعتماد الإيجاري كآلية منظمة للتمويل المصرفي في الجزائر أمراً ضرورياً، مما يستدعي توفير جميع الشروط المادية والمعنوية المناسبة، إلى جانب ابتكار أدوات مالية جديدة وتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية داعمة. كما يتطلب الأمر تعزيز الوعي العام، وتوفير معلومات دقيقة حول مختلف قطاعات الأعمال وأنشطتها، بالإضافة إلى تطوير التشريعات المتعلقة بقانون الأعمال بما يتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة.

- على المؤسسات التعليمية والجامعات التركيز على أسلوب التمويل التأجيري في التدريس المالي والمحاسبي لما له من تأثير إيجابي في دعم التنمية ودفع العجلة الاقتصادية.
- إعادة النظر في التشريعات الجبائية التي لا تتوافق مع النظام المحاسبي المالي في ما يخص معالجة عقد الإيجار التمويلي والتي تعيق الاستفادة من بعض المزايا المترتبة عن استخدامه وأهمها الحصول على الوفورات المالية .

- 1-conso, Pierre. (2000). la gestion financier de l'entreprise. paris: dunob.
- 2-garrido, Eric. (sans date). le crédit-bail;outil de financement structurel et d'ingénierie commerciale. revue banque édition.
- 3-garridou, Eric. (2002). Le cadre économique et règlementaire de crédit-bail. Paris: Editions :Revue banque.
- Sadeg, A. (2006). Règlementaire de L'Activité bancaire. Alger: Edition A.C.A.
- 4- أبو العلا طه محمد. (2005). الإيجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية. إسكندرية: منشأة المعارف.
- 5- بربش السعيد. (2006). التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية. بسكرة.
- 6- بوغرة باديس، سعيمن هشام. (2023). طبيعة العالقة بين المحاسبة والجبائية في معالجة عقود الإيجار التمويلي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الجبائي الجزائري -دراسة حالة -مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 2، الصفحات 500-519.
- 7- حبيب مزهر. (2002). الطبيعة القانونية لعقد الليزنج. المؤتمر السنوي حول الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. لبنان.
- خالد، طالي. (2010-2011). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة منتوري قسنطينة.
- 8- دويدار هاني محمد. (2002). التأجير التمويلي من الوجهة القانونية. أعمال المؤتمر العلمي السنوي الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. لبنان.
- 9- شيحة رشدي مصطفى. (1985). الإقتصاد النقدي والمصرفي. الإسكندرية،: الدار الجامعية الجديدة للنشر.
- 10- عطية عبد الرحمن. (2011). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر.
- 11- عمر هوارى معراج، حاج سعيد. (2012). التمويل التأجيري المفاهيم والأسس. المملكة الأردنية الهاشمية: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- 12- فخر الدين. (2006). التمويل التأجيري. عمان: دار وائل.
- 13- قاسم علي سعيد. (بدون تاريخ نشر). الجوانب القانونية للإيجار التمويلي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 14- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2013-2014)، المادة 53.
- 15- قروي عبد الله. (2017). معوقات تطبيق الإيجار التمويلي يف امؤسسات الصغيرة واملتوسطة -دراسة حالة بنك الجزائر) أطروحة دكتوراه. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
- 16- وزارة المالية. (2021). نشاط الإيجار التمويلي في الجزائر 2015-2020. Récupéré sur <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-15>.